الفصل الواحد والعشرون

العودة

في اليوم الثاني من خريف عام 2011م اجتمع مندوبو الحزب السياسي الوحيد المهم حقًّا في روسيا في ملعب لوجنيكي، الساحة الرياضية الرئيسة في البلاد، التي شيدت في الخمسينيات في ذروة العظَمة السوفييتية، واحتضنت دورة الألعاب الأولمبية الوحيدة التي أُقيمت في الاتحاد السوفييتي، في موسكو في عام 1980م، وسيجري تجديدها قريبًا لتكون بمنزلة المكان الرئيس لنهائيات كأس العالم في عام 2018م. في ديسمبر/كانون الأول عام 2010م، فازت روسيا في مسابقة استضافة البطولة، على الرغم من المحاولة الباهتة التي كادت تخيب لولا تدخل بوتين شخصيًّا للإشراف على الاقتراح، والاستفادة من مساهمات القلة في البلاد. اتهمت روسيا باللعب في الخفاء في التصويت مع قطر، والتي تقدمت أيضًا بعرض وفازت به لعام 2022م، التصويت الذي سيبقى مصدرًا للجدل وفضيحة للفريق الذي ينظم هذه الرياضة، الفيفا (FIFA). وهناك اتهامات أيضًا بأن روسيا تقدمت بلوحات من مخازن متحف الأرميتاج في بطرسبورغ هدايا للمندوبين الذين سيصوتون في نهاية المطاف للدولة التي سترعى البطولة. وقيل إن إحدى هذه اللوحات كانت لبيكاسو، ولوحة أخرى كانت منظرًا طبيعيًّا وصفه الذي تسلَّمه بأنه «قبيح للغاية»[1].

في ذلك اليوم من شهر سبتمبر/أيلول، احتشد أكثر من عشرة آلاف مندوب من (روسيا المتحدة)، في مدرجات غصت بلافتات الحزب والأعلام الحمراء والبيضاء والزرقاء. كان التجمع لا يشبه الأسلوب الأمريكي لمؤتمر الحزب، إنما استعراض ولاء لحزب ودولة، وقد

لاحظ عدد غير قليل من المراقبين أن المؤتمر له صدى مؤتمرات الحزب الشيوعي القديمة، إذ يتوارد إليه صفًّا فصفًّا الرجال الصلع أو الرجال بالشعر الأشيب، والجنرالات باللباس الرسمي، المرصعة صدورهم بالميداليات من الماضي السوفييتي المجيد، لكن اليوم أصبح المنتج أكثرًا بريقًا؛ أصبح شأنًا تلفازيًّا يولَّف بما يشبه الدعاية السوفييتية بتقنيات الفن والتكنولوجيا الغربية.

كان ذلك قبل شهرين ونصف فقط من أحدث جولة انتخابية برلمانية، سيفوز فيها الحزب بكل الأحوال، وخلف العرض المنسق لم يكن الجميع بخير؛ فسمعة الحزب هبطت بعد إخفاق مجلس الدوما بعمل أي شيء ينفع الروس العاديين خلال دورته الأخيرة، التي كانت فترة مضطربة من الأزمات الاقتصادية والسياسية، وأصبح الحزب اليوم مثار سخرية، ومحط النكات الفاضحة. وأصبح مجلس الدوما غرفة مليئة بالموالين والانتهازيين؛ من الموالين لبوتين والمشاهير، أمثال ألينا كاباييفا، أو أندريه لوجوفوي، الذين جُنِّدوا وانتخبوا على القوائم الحزبية بدلًا من السياسيين ذوي القاعدة الشعبية الواسعة الذين يستجيبون لهم.

في فبراير/شباط 2011م، دعا ألكسي نافالني، المحامي الذي كوَّن جمهورًا يتابع مدونته التي تفضح الفساد المستشري، إلى حملة شعبية لتدمير حزب (روسيا المتحدة)؛ من أجل مستقبل ديموقراطي في البلاد، وقال في مقابلة إذاعية إن الحزب يختزل كل ما هو خاطئ في روسيا، وأضاف، بوصفه محايدًا، أن تسمية الحزب التي أثبتت جاذبيتها، لن يكون مدهشًا استمرارها، ودعا (روسيا المتحدة) بحزب (النصابين واللصوص)[2].

كان نافالني ناشطًا في السياسة الديموقراطية منذ أواخر التسعينيات عندما انضم إلى حزب يابلوكو، لكن أصابه مزيد من الإحباط مع تراجع أهمية الحزب والاقتتال الداخلي فيه، وطُرد من الحزب بعد أن شارك في مارس/آذار في مظاهرة سنوية للقوميين الروس رفضها ليبراليو يابلوكو. بعدها افتتح شركة قانونية بعض الوقت، لكن الشهرة التي اكتسبها ذاعت

فقط عندما بدأ التحقيق في صفقات الشركات الحكومية المبهمة التي هيمنت على الاقتصاد الروسي. كان تكتيكه بسيطًا: شراء أسهم والتحقيق مع المكتتبين، وكونه مالكًا لسهمين فقط من أسهم ترانسنفت، المحتكرة لنقل النفط، فقد أراد أن يعرف لماذا تبرعت الشركة بـ 300 مليون دولار للجمعيات الخيرية في عام 2007م، ثم وزعت مبالغ تافهة على المساهمين[3]، وكشف على ما يبدو عن مخطط للشركة بدفع مبالغ ضخمة للكرملين، وبخاصة لجهاز الحماية الاتحادي، الذي وفر الأمن لموظفي الدولة، ويرأسها الحارس الشخصي لبوتين، فيكتور زولوتوف.

لا يملك نافالني سلطة تحقيق قانونية، لكنه استخدم آخر مساحة حرة للخطاب العام في روسيا، وشبكة الإنترنت، لجمع قائمة افتراضية مصورة للمخالفات، والصراعات على المصالح، والتربح الجشع من خزائن ميزانية الدولة، متوسعًا ما وراء ترانسنفت؛ حيث سلط الضوء على العقود المشبوهة والضخمة التي تنظمها الأجهزة والمؤسسات الحكومية، وسلط الضوء كذلك على النشاطات التجارية الغامضة التي يمارسها نواب الدوما، والممتلكات الفاخرة التي يمكن أن يحصل عليها المسؤولون الحكوميون لأنفسهم ولأطفالهم، على الرغم من رواتبهم الرسمية المتواضعة.

فعل ما فعله سيرجي ماجنيتسكي؛ فقد جمع أجزاء أدلة من السجلات العامة التي أصبحت في متناول كثيرين، وأصبحت على قدر كبير من الشفافية، ويرجع ذلك جزئيًّا إلى المبادرات التي اقترحها ميدفيديف، التي ينص أحدها على نشر جميع المناقصات الحكومية إلكترونيًّا. وأنشأ موقعًا على شبكة الإنترنت، RosPil.ru، أصبح منبرًا للتدقيق بهذه المناقصات، ونجح في خلق فضيحة عامة تجبرهم على إلغاء بعض العقود، على الرغم من قلة الملاحقات القضائية الهادفة التي نتجت عن إفاداته.

استغل نافالني السخط الشديد من مجلس الدوما، ومن النظام، ومن بوتين نفسه، وصنع شهرته، ولم يُخفِ رغبته في قيادة حركة سياسية تقود روسيا إلى طريق آخر. كان

طويل القامة، أشقر، وسيمًا، له فك محفور، وإحساس بالغضب بدا الشخصية السياسية الأولى التي تخرج من المعارضة الصغيرة التي تمتلك سمات تمكنها من أن تصبح منافسة لبوتين نفسه، ولكن هذا لن يستمر طويلًا دون أن يلاحظه أحد، ثم إن الدور الذي اضطلع به ميدفيديف في الإصلاحات الليبرالية لم يكن قد أدى إلى تمكين تحدي نافالني الخطير وغير المتوقع في وصوله إلى السلطة.

حتى محاكمةِ خودوركوفسكي الثانية لم يتناقض ميدفيديف قط مع بوتين، ولم يحدث أن تحداه بتاتًا ولا بأية طريقة كانت، لكن مع اقتراب نهاية ولايته الرئاسية بدأت تطفو على السطح حملة غير معلنة بين المعسكرين المواليين لكل منهما. في يناير/كانون الثاني 2011م، حذر أحد مستشاري ميدفيديف، أركادي دفوركوفيتش، علنًا بأن محاكمة خودوركوفسكي الثانية أضرت بمناخ الاستثمار في روسيا، وهذا يعزز الاعتقاد بأن العدالة في روسيا متقلبة، وتعاني خللًا شديدًا. بعد أسابيع، عاد ميدفيديف إلى دافوس، حيث كان له أول حوار دولي هناك قبل أربع سنوات، حدد فيه خططًا طموحة لتحديث الاقتصاد الروسي، وقد طمأن المستثمرين أنه على الرغم من قضية خودوركوفسكي ستظل بلاده ترحب بالمستثمرين الأجانب ورأس المال. قبل أيام فقط من سفره إلى دافوس، دفع ميدفيديف اتفاق ستارت الجديد للتفاوض مع باراك أوباما من خلال مجلس الدوما، وفي أثناء وجوده في سويسرا، تعهد بإحياء محادثات الدخول في منظمة التجارة العالمية التي لم يعتمدها بوتين في عام 2009م. ومع الانتخابات البرلمانية الجديدة التي من المقرر أن تجرى في نهاية هذا العام، والانتخابات الرئاسية التي تليها بعد ثلاثة أشهر، قدم ميدفيديف مسارًا منافسًا للمستقبل، وقد انجذب المطلعون على بواطن الأمور في الكرملين، أو في الحكومة، إما في اتجاهه أو في اتجاه بوتين.

أول سؤال واجه ميدفيديف في دافوس هو أنه لم يتعرض في خطابه لمسألة حاسمة؛ هي الربيع العربي الذي بدأ في تونس في ديسمبر/كانون الأول 2010م، وألهم الاحتجاجات التي اجتاحت العالم العربي، وما تلاها من إسقاط حسني مبارك في مصر، وتهديد العقيد معمر القذافي في ليبيا. أجاب ميدفيديف أنه لا يقرُّ فقط بالتطلعات الديموقراطية للآلاف الذين

تدفقوا إلى شوارع تونس احتجاجًا على الفساد، والفقر، وانعدام الحقوق السياسية، ولكن يقرُّ أيضًا بأن الحكومات تتحمل مسؤولية معالجة هذه المظالم. وذهب إلى تأكيد أهمية العلاقة بين الشعب والحكومة بطرائق يمكن أن تطبق بالتساوي على روسيا، حيث تمكنت إرادة الشعب من إدارة العملية الانتخابية.

وقال ميدفيديف محاولًا تسخين الموضوع على ما يبدو:

«عندما أخفقت الحكومات في مواكبة التغيير الاجتماعي، وأخفقت في تحقيق آمال الناس، ترتب على ذلك الفوضى، يا للأسف، هذه مشكلة الحكومات نفسها والمسؤولية التي تتحملها. حتى إذا كانت الحكومات التي في السلطة تجد أن عددًا من المطالب غير مقبولة، فيجب ألا تقطع الحوار مع مختلف المجموعات حولها، وإلا فإنها تفقد الأساس الحقيقي لشرعيتها».

الاحتجاجات في العالم العربي حفزت المعارضة الروسية المحاصرة، على الأقل في فضاء الإنترنت، وبدت تصريحات ميدفيديف متعاطفة مع أمور كان يخشاها بوتين كثيرًا. بدا ميدفيديف مترددًا؛ ذلك أنه لا يريد المصادقة على الاحتجاجات في الداخل، حتى إن نائب الرئيس الأمريكي جوزيف بايدن، تجرأ أن يقتبس منه خلال كلمة ألقاها في جامعة موسكو الحكومية في مارس/آذار 2011م، أعلن فيها أن الروس يجب أن يكون لهم الحقوق نفسها التي يتمتع بها أي شخص آخر، «معظم الروس يرغبون في اختيار قادتهم الوطنيين والمحليين في انتخابات تنافسية»، قال بايدن وهو ما يلمس منه تأييد حملة غير معلنة آخذة بالتكوُّن. «يريدون أن يكونوا قادرين على التجمع بحرية، ويريدون أن تكون وسائل الإعلام مستقلة عن الدولة، ويريدون العيش في دولة تحارب الفساد؛ هذه هي الديموقراطية، وتلك هي مكونات الديموقراطية، لذا أحثكم جميعًا أيها الطلاب هنا: لا تساوموا على العناصر الأساسية للديموقراطية؛ فلستم بحاجة إلى عقد صفقة فاوستية (نسبة إلى فاوست)»[4].

وراء الأستار، استغل بايدن زيارته للضغط على ميدفيديف لدعم قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة بأن يأذن بالتدخل العسكري في ليبيا، حيث تحولت الاحتجاجات السلمية إلى انتفاضة مسلحة ضد الدكتاتور معمر القذافي في البلاد، فقد أرادت الولايات

المتحدة والحلفاء في حلف شمال الأطلسي، وبعض الدول العربية، إقامة منطقة (حظر طيران) في أنحاء البلاد؛ لمنع القمع الدموي للمتمردين. فوافق ميدفيديف لدى إقناعه بالتدخل لأسباب إنسانية، رغم معارضة وزارة الخارجية ومسؤولين أمنيين آخرين، رأوا أن تدخل حلف شمال الأطلسي في حملة خارج حدوده سيكون امتدادًا للهيمنة الأمريكية في جزء آخر من العالم. وكان بذلك قد انجرف انجرافًا خطيرًا بعيدًا عن مسار بوتين، جاعلًا من المواجهة أمرًا محتومًا.

قبل أسابيع قليلة كان بوتين قد حذر من أن الثورات في ليبيا وغيرها من البلدان ستثير صعود الإسلاميين المتحالفين مع تنظيم القاعدة، بمساعدة وتحريض من قبل متعاطفين قصيري النظر في الغرب بمحاولة قلب الزعماء المستبدين. لم يكن مخطئًا فيما يتعلق بصعود التطرف، والذي من شأنه أن ينشب في وقت لاحق في ليبيا، وتتفاقم حرب أهلية طاحنة في سوريا، الحليف الأكثر أهمية لروسيا في الشرق الأوسط. كان دعْم بوتين للطغاة المستبدين في ليبيا وسوريا مدروسًا بعناية من منظور مصالح روسيا الجيوسياسية، ومن ضمنها مشاريع الطاقة، وعقد لبناء خط السكة الحديدية الذي يربط بين المدن الساحلية في ليبيا (التي تفاوض بشأنها فلاديمير ياكونين، صديق بوتين)، ومبيعات الأسلحة الضخمة، وفي الحالة السورية؛ القاعدة العسكرية الروسية الوحيدة خارج الاتحاد السوفييتي السابق. في الحقيقة كانت تحذيراته أعمق من ذلك بكثير.

هناك ارتباط قاتم في ذهنه بين التطلعات إلى الديموقراطية وصعود التطرف، بين الانتخابات والفوضى التي ستنتج عنها بكل تأكيد. قال بوتين في بروكسل في فبراير/شباط: «دعونا ننظر إلى الوراء في التاريخ- إذا كنتم لا تمانعون- أين كان يعيش الخميني؛ العقل المدبر للثورة الإيرانية؟ عاش في باريس، ويحظى بدعم معظم المجتمع الغربي، واليوم يواجه الغربُ البرنامج النووي الإيراني. أتذكَّر أن شركاءنا كانوا يدعون إلى انتخابات ديموقراطية نزيهة في الأراضي الفلسطينية، ممتازا! فازت بتلك الانتخابات حماس»، وكان

ينظر إلى الانتفاضة في ليبيا- على نحو غريزي وعفوي- على أنها مجرد خطوة أخرى نحو الثورة التي دبرت لموسكو.

أما ميدفيديف فربما لأنه كان شابًّا، أو لأنه لم يخدم قط في الأجهزة الأمنية، أو ربما بسبب طبيعته الوديَّة، فإنه لم يكن يشاطره انعدام الثقة القاتم بالغرب، وبالديموقراطية، وبالطبيعة البشرية، وقد أمضى السنوات الثلاث الأولى من رئاسته يتودد لإدارة الرئيس باراك أوباما، واليوم لا يتودد للولايات المتحدة وحسب وإنما للدول ذات العلاقات القريبة من روسيا، من بينها فرنسا وإيطاليا، التي توسلت إليه لمساعدتها على منع ذبح المدنيين في ليبيا. وهكذا، وبناء على تعليماته، امتنعت روسيا عن التصويت عندما صوت مجلس الأمن على قرار الأمم المتحدة رقم 1973، في 17 مارس/آذار، الذي يجيز استخدام القوة العسكرية لمنع «قوات القذافي من التحرك ضد المتمردين في معقلهم في شرقي ليبيا».

أثار قرار ميدفيديف حالة من التمرد بين دبلوماسيي روسيا ومسؤوليها الأمنيين، وأرسل سفير روسيا لدى ليبيا، فلاديمير تشاموف، برقية يحذر الرئيس فيها من فقد حليف مهم لروسيا، فاتخذ ميدفيديف قرارًا بفصله، لكن السفير عاد إلى موسكو، وأعلن على الملأ أن الرئيس يتصرف ضد مصالح روسيا. وعندما شن حلف شمال الأطلسي أولى غاراته الجوية بعد يومين- وكانت الضربات الأولى وابلًا أكثر من مجرد عقاب، وتستهدف تدمير الدفاعات الجوية في ليبيا أكثر شدة مما توقعه كثيرون- بدا ميدفيديف لكثيرين في روسيا أنه تواطأ في حرب أخرى يقودها الأمريكيون.

أحد أقرب مستشاري رئيس الوزراء ادعى لاحقًا أن بوتين لم يقرأ قرار مجلس الأمن قبل التصويت، وأُجِّل ذلك للرئيس لانشغاله بـ(الدبلوماسية الاقتصادية) بدلًا من الشؤون الخارجية، وعندما بدأ القصف فهم بوتين المغزى من هذه الحرب؛ كان الهدف غير المعلن للحرب الجوية للناتو ليس حماية المدنيين الذين وقعوا بين فكي الاشتباكات فحسب، وإنما إضافة إلى ذلك الإطاحة بنظام القذافي، وأعرب عن اعتقاده بأن ميدفيديف قد خُدع، وقال

مستشاره: «قرأ بوتين نص القرار، ورأى أن بعض البلدان تستخدم اللغة المطاطية لكي تتصرف بالطريقة التي تفعلها اليوم»[5]. وقال بوتين لقد انهالت قنابل الناتو على ليبيا، في أثناء جولة له في مصنع للأسلحة، واستنكر قرار الأمم المتحدة، ووصفه بأنه «معيب وغير ملائم»، وأضاف: «إذا ما قرأه أحدنا فسيتضح له على الفور أنه يفوض أي دولة لاتخاذ أية إجراءات ضد دولة ذات سيادة. بكل الأحوال فإن ذلك يذكرني بدعوات القرون الوسطى للحملة الصليبية، عندما يدعو شخص ما أشخاصًا آخرين للذهاب إلى مكان ما لتحرير شخص آخر»؛ وقارن هذه الحرب بالحروب التي شنتها أمريكا في العقد الماضي؛ من تفجير الوضع في صربيا وأفغانستان، ثم بذريعة ملفقة العراق، «واليوم جاء دور ليبيا».

قال المتحدث باسم بوتين إنه أعرب فقط عن رأيه الشخصي، لكنه كان توبيخًا لا لبس فيه لميدفيديف الذي يتعرض لانتقادات بسبب الموافقة على القرار. دعا ميدفيديف على الفور تجمع صحافة الكرملين إلى بيته الريفي خارج موسكو؛ للدفاع عن امتناع روسيا عن التصويت، وانتقاد بوتين بصورة غير مباشرة على الأقل. كان يرتدي سترة الجلد الواقية من الرصاص، وطوقًا من الفراء ضيَّق عليه الخناق، وظهرت عليه الصرامة وشيء من عدم الارتياح، والعصبية أيضًا. قال إن أفعال مجلس الأمن لها ما يسوغها على ضوء الأحداث في ليبيا. بدت لهجته دفاعية؛ فقد كان قرار روسيا بالامتناع عن التصويت «قرارًا حكيمًا»، يساعد على إيجاد الحل لانفجار الصراعات. «كل ما يحدث في ليبيا هو نتيجة للسلوك غير المقبول على الإطلاق للقيادة الليبية، والجرائم التي ارتكبوها ضد شعبهم». حتى عندما أعرب عن قلقه لحجم الحملة التي ينفذها الحلفاء (التي سوف تستمر ثمانية أشهر أخرى) قال إنه حذر من أن لغة بوتين لن تساعد على إنهاء القتال؛ «أعتقد أن ثمة حاجة إلى أن نكون حذرين جدًّا في اختيارنا الكلمات؛ فمن غير المقبول أن نقول أي شيء قد يؤدي إلى صدام الحضارات، الحديث عن (الحروب الصليبية) وغيرها أمر غير مقبول».

ولما كانت ولايته على وشك الانتهاء، ضاعف ميدفيديف من جهوده لإجراء إصلاحات ليبرالية في الاقتصاد، كما لو كان وقته قد بدأ ينفد؛ فقد أصدر مرسومًا- على سبيل

المثال- يقضي بمنع الوزراء من العمل في مجالس إدارات الشركات الحكومية، وهو ما كان محور سياسة بوتين الاقتصادية، وقد كان ميدفيديف نفسه يعمل في مجلس إدارة غازبروم حين كان رئيس الموظفين ثم نائب رئيس الوزراء، لكن هذه الخطوة التي تمنع المسؤولين من ارتداء قبعتين هي محاولة لإضعاف منافسه الرئيس في معسكر بوتين، إيجور سيتشين، الذي شغل منصب نائب رئيس الوزراء ورئيس روزنفت. (بوتين وافق في نهاية المطاف على هذا التدبير، لكنه استثنى غازبروم، حيث أبقى الحليف الوثيق ورئيس الوزراء السابق فيكتور زوبكوف في منصبه). رغبة ميدفيديف بأن يبقى رئيسًا لولاية ثانية كانت واضحة، على الرغم من أنه لا يستطيع أن يخاطر بالمجاهرة بذلك؛ ربما هو وبوتين كانا يخوضان انتخابات تمهيدية من نوع ما، لكن التصويت الوحيد الذي يهم هو بوتين، وميدفيديف يعرف ذلك.

في مايو/أيار، بعد مضي ثلاث سنوات في منصبه، أجرى ميدفيديف أول مؤتمر صحفي له، وهو ما كان يفعله بوتين كل عام؛ ليمارس تأثيرًا كبيرًا ليثبت سيطرته في السياسة والحكم. وعلى الرغم من ذلك كان ميدفيديف مقلدًا بائسًا لأداءات بوتين، وجاء هذا في وقت متأخر من ولايته، وقد بدا ضربًا من ضروب اليأس السياسي. عقد المؤتمر الصحفي في سكولكوفو، المركز التكنولوجي الذي لا يزال يتطور ويأمل أن يصبح يومًا ما وادي السيليكون الجديد. ومع أنه أعلن الولاء لبوتين، وأشاد بالالتزام المتبادل لمصالح البلاد، قال إن العلاقات مع حلف شمال الأطلسي ليست بهذا (السوء) كما يعتقد، على الرغم من الحرب في ليبيا، وأعلن أن أوكرانيا لها الحق في تحقيق التكامل مع أوروبا، وهو ما قد ينظر إليه بوتين على أنه تهديد كارثي. وردًّا على سؤال حول استبدال الحكام الإقليميين، بدا كأنه يلمح إلى سلطة بوتين الأبدية، قائلًا: على القادة ألا يتمسكوا بالكرسي مدة طويلة، بل عليهم أن يفسحوا الطريق لجيل جديد، كما حدث في تونس ومصر، وقال: «أعتقد أنه أمر مهم؛ لا يستطيع أحد البقاء في السلطة إلى الأبد، الناس الذين لديهم مثل هذه الأوهام عادة ما يصلون إلى نهاية سيئة، وهناك في العالم عدد غير قليل من الأمثلة، وخاصة في الآونة الأخيرة».

مع استمرار الحرب في ليبيا أصبح تعامل الرئاسة مع هذه القضية هدفًا مفتوحًا للانتقادات في وسائل الإعلام، وهو ما يثير الريبة في تحركات بوتين نفسها. وفي مايو/أيار أعلن إنشاء منظمة جديدة هي (جبهة شعب عموم روسيا)، الهدف منها توسيع التحالف السياسي في صلب قوته، وإبعاده عن «حزب النصابين واللصوص»، وفي غضون أيام هُرعت مئات المنظمات والنقابات والجمعيات والمصانع للانضمام، وكان الهدف الوحيد من المشروع ليس تنصيب رئيس للبلاد، وإنما أن يجعل من بوتين (زعيمًا وطنيًّا) يمكن أن يوحدهم.

ضغط ميدفيديف في مقترحاته لإصلاح الاقتصاد، وتحرير رأس المال والابتكار، لكنه لم يكن حاسمًا. والتقى سرًّا سبعةً وعشرين من كبار رجال الأعمال في البلاد، القلة الذين كانوا- كما هو حال الآخرين- ينتظرون القرار الرئاسي (الأولي) بحذر متزايد. ناشدهم دعمَ مقترحاته، وضمنًا ترشيحه، أو قبول الوضع الراهن الراكد، وبعض الحضور فسر تصريحات ميدفيديف على أنها إنذار لهم للاختيار، لكن رسالته كانت مشوشة حتى إن المشاركين كانوا غير قادرين على التأكد من رغبته أو قدرته على المحاربة لشغل المنصب، وبعد ذلك سخروا من نداءاته، حسب ما أفاد أحد الحضور: «هل قررت حقًّا؟»[6].

في يونيو/حزيران، في مقابلة مع صحيفة **فاينانشال تايمز**، اعترف ميدفيديف لأول مرة أنه يريد الترشح لولاية ثانية، لكن عليه أن يعترف أن القرار لا يتعلق به وحده، وأضاف: «أعتقد أن أي زعيم يشغل هذا المنصب يجب أن يرغب في الاستمرار»، وأضاف: «لكن السؤال الآخر هو: هل سيقرر أن يرشح نفسه للرئاسة أم لا، لذلك قراره يختلف بعض الشيء عن استعداده لشغل المنصب. هذا هو جوابي»[7].

إذا كان ميدفيديف أراد تأكيد الاستقلال السياسي الحقيقي، فإنه لم يظهره، كان بإمكانه أن يستخدم أي مقابلة له أو أي ظهور ليعلن صراحة نيته الترشح، وربما حتى ضد بوتين نفسه، لتقديم خيار حقيقي للناخبين، ولكنه بدلًا من ذلك، فضَّل عدم الرد على السؤال

المؤلم الذي جرَّ البلاد إلى أزمة سياسية طويلة بحلول صيف عام 2011م، معبرًا عن شكوكه في «مشكلة عام 2008م».

الكوارث غير الطبيعية التي حلَّت بالبلاد بدت أعراضًا على الشلل فيها؛ منها غرق مركب في نهر الفولغا في يوليو/تموز، وعلى متنه أكثر من 120 شخصًا، وحادث تحطم الطائرة التي كانت تقل لاعبي ومدربي إحدى فرق الهوكي المتمرسة في البلاد، لوكوموتيف ياروسلافل. وقد كان من المقرر أن يعقد ميدفيديف مؤتمرًا صحفيًّا بعد أيام في ياروسلافل بلدة الفريق، لكنه بدا نذير شؤم رهيب. وكان كبار الوزراء في ذلك الوقت يخشون حضور هذه المؤتمرات؛ حتى لا ينظر إليهم على أنهم مؤيدون لميدفيديف لا لبوتين.

كاريزما بوتين الفولاذية، وتصميمه المطلق، وقدرته على البقاء فوق محاكمات الحياة الروسية، تمنحه الحصانة من اللوم عند المآسي في مثل هذه الكارثة، أما ميدفيديف فقد بدا مرتبكًا. ولعله كان ثمة مخطط ما؛ فقد وجِّه لميدفيديف اللوم العام بسبب غرق المركب، وتحطم الطائرة، ثم ارتفعت فجأة وتيرة بروز بوتين في وسائل الإعلام الرسمية على نحو ملحوظ، وفي حملة مُدبَّرة على ما يبدو لتسليط الضوء على الفروقات الشخصية، وحتى الجسدية، بين الرجلين؛ ظهر بوتين في المخيم الصيفي لمجموعة من شباب ناشي، وصلَّى في أحد أقدس المواقع الأرثوذكسية الروسية، وغاص في البحر الأسود نحو أنقاض مدينة يونانية قديمة، وخرج على السطح ممسكًا بجرتين. المتحدث باسمه، ديمتري بيسكوف، اعترف في وقت لاحق أن (الاكتشاف) كان مفبركًا، فهناك حاشية لم يلحظها أحد في الصورة المتلفزة لرجل يرتدي بدلة ضيقة مبللة، ولا يزال في كامل لياقته البدنية وفي ريعان شبابه.

في الوقت الذي اجتمع فيه مندوبو روسيا المتحدة في ملعب لوجنيكي في سبتمبر/أيلول، كانت الشكوك لا تزال كبيرة، وحتى مربكة، مع اقتراب انتقال سياسي آخر، حتى إنهم وضعوا البرنامج الانتخابي لحزبهم قبل عشرة أسابيع فقط من الانتخابات، وقتئذ لم يعرف أحد- لا

قادة الحزب، ولا أقرب مساعدي بوتين أو ميدفيديف- هل كان الاختيار قد تم، أم أن الحملة الرئاسية لعام 2012م ستبقى طي النسيان.

داخل الملعب، في صباح يوم ذلك، السبت، استمعت الوفود لخطب تمجد التحول المذهل في الإمبراطورية الأيديولوجية التي فسدت وانهارت وتنهض اليوم من جديد مرة أخرى، يرأسها كما بدا واضحًا رجل واحد: بوتين. وبدا المتحدث باسم مجلس الدوما، بوريس جريزلوف، وكأنه عضو قديم في أباراتشيك (عضو في الحزب الشيوعي السوفييتي)، بوجه عابس مقطب، يقرأ برنامج الحزب بنبرة رتيبة يتعهد فيها بالازدهار وتأمين سبل العيش الكريم.

في الختام، خفتت الأضواء، وصمت الحشد مترقبًا، ومن الجانبين المضيئَين كما في صالات نجوم موسيقى الروك، دخل بوتين وميدفيديف المؤتمر، سائرين جنبًا إلى جنب، تتمايل أكتافهم بوقت واحد، وكانت نظرة بوتين تشي بالطمأنينة المطلقة، الطمأنينة التي يتوق إليها البلد على حد تعبير أنصاره، وليس الزعيم الذي يقبع مرتعدًا وقد تقلصت سلطته. تحدث بوتين أولًا، متمسكًا ببروتوكول الرتبة السياسية، وبدأ بالإشارة إلى «التحديات الضاغطة التي تواجه أمتنا»، ثم تناول القضية الأكثر إلحاحًا في أذهان الوفود. ثم توقف هنيهة ليكشف ماذا ستكون الإجابة، كما فعل في الجلسات الخاصة التي عقدها مع مختلف مساعديه في الأيام السابقة، ثم قال:

> «أنا أدرك أن أعضاء روسيا المتحدة، والأنصار، والمؤتمرين يتوقعون أن يصوِّت الرئيس الروسي ورئيس الوزراء على مقترحات تتناول شكل السلطة، وبنية الحكم في البلاد بعد الانتخابات، أريد أن أخبركم مباشرة بما توصلنا إليه منذ مدة طويلة بشأن الاتفاق على ما سننجزه في المستقبل؛ لقد توصلنا إلى اتفاق قبل عدة سنوات، ومع ذلك نتابع هذا النقاش بصفتنا مراقبين، وقد قلت أنا والسيد ميدفيديف إن الشيء الأكثر أهمية لمن سوف يشغل أية وظيفة، أو يحتل أي منصب، هو نوعية العمل، والنتائج التي نحققها، وكيف يرى شعبنا جهودنا، وما رد فعلهم على مقترحاتنا لتنمية البلاد في المستقبل، وهل يدعموننا».

الكلمات التي تحدث بها بوتين تملأ مجلدات عن فهمه للديموقراطية: ليس على المجتمع أن يقرر قادته من خلال طبيعة الحملة الانتخابية، وإنما بالمصادقة على الذين سبق اختيارهم. وأعلن أن ميدفيديف، وفقًا لـ(التقليد) الذي لم يمض عليه عقد من الزمان، سيتولى اقتراع الحزب في الانتخابات البرلمانية التي تجري في ديسمبر/كانون الأول، ومن ثم (يضمن فوزه الشريف والمتوقع)، وأعقب ذلك التصفيق الذي بدا روتينيًّا، إذ إن بوتين لم يحسم بعدُ مصير أي من الرجلين في (الترادفية).

ثم توجه بعده ميدفيديف إلى المنصة، وقال وهو يبتسم برعونة: «بطبيعة الحال، يسعدني أن أتحدث هنا»، لقد مضى عليه في منصبه أربع سنوات ولم يتقن فن الخطاب السياسي، وقال: «ثمة طاقة خاصة في هذه الغرفة شحنت بالعواطف»، ثم أشاد بالديموقراطية التي في روسيا و«المستوى الجديد من الثقافة السياسية» التي تحققت في البلاد، ولكن حذَّر من أن «الشكلية المفرطة، والبيروقراطية» خطر عليها. كان المؤتمرون يستمعون بعواطف باردة، فقد كانت صلته بالموضوع الذي يتحدث به تبهت مع كل كلمة يقولها. وأضاف: «من شأنها أن تؤدي إلى الركود وتدهور النظام السياسي»، وتابع: «لسوء الحظ، شهدنا هذا في تاريخ بلدنا حقًّا». ثم أوجز البرنامج السياسي بثماني نقاط، كان وعد بها منذ ما يقرب من أربع سنوات، ولم تنجَز: تحديث الاقتصاد والصناعة، وضمان المرتبات والمعاشات، والرعاية الصحية، وتحقيق الاستقرار، ومكافحة الفساد، وتعزيز أنظمة القضاء والعدالة الجنائية، ومكافحة الهجرة غير الشرعية، مع حماية البلاد (السلام بين الأعراق والأديان)، وإنشاء (نظام سياسي حديث)، وبناء الشرطة في البلاد والقوات المسلحة، وتبني (سياسة خارجية قوية ومستقلة وواعية).

بتلك الكلمات قبِل ترشيح بوتين له ليتصدر قائمة الحزب، وتحدث أخيرًا عن الاتفاق الذي ألمح بوتين إلى التوصل إليه قبل سنوات. تحدث ميدفيديف وكأنه رجل يقرأ النعي السياسي الخاص به؛ كانت في الواقع إحدى خطب الاستقالة الأكثر غرابة في التاريخ، كان

يوضح ويدافع عن رؤيته لهذا البلد، حتى إنه تخلى عن المنصب الذي يمكن من خلاله أن ينجز تلك الرؤية.

«أقترح أن نقرر قضية أخرى مهمة جدًّا تتعلق بصورة طبيعية بالحزب وجميع أبناء الشعب الذين يتابعون السياسة، وهي تحديدًا المرشح لدور الرئيس. في ضوء الاقتراح الذي يقضي أن أكون على رأس قائمة الحزب، هل العمل الحزبي مجدٍ لي؟ وإذا حققت فوزًا جيدًا في الانتخابات فهل لدي الاستعداد للانخراط في العمل الفعلي في الحكومة، أعتقد أنه من الصواب أن يدعم مؤتمر الحزب ترشيح رئيس الوزراء الحالي، فلاديمير بوتين، ليكون رئيسًا للبلاد».

في النهاية، قد لا تكون مفاجأة؛ فالأسهم السياسية لميدفيديف تغرق يومًا بعد يوم منذ أكثر من عام، لكن الصدمة كانت مسموعة في الملعب الكهفي، بحماس جماعي تحول سريعًا إلى عاصفة من التصفيق، موجة إثر موجة. نجح بوتين في خلق حالة من التشويق، ثم كشف عما ينتظره الناس في اللحظة التي اختار توقيتها. وقف أمام مقعده وسط الجمهور، تبهجه الأضواء المسلطة عليه، عيناه متألقتان على الرغم من ابتسامته المشدودة والساخرة والعابرة، ولم يرفع ذراعيه انتصارًا، أو يتصرفْ وكأنه مرشح مُنح فرصة للحصول على منصب أعلى، بل ببساطة هز رأسه هزة العارف ببواطن الأمور، كما لو كانت عودته للرئاسة محتومة.

بعد أن أنهى ميدفيديف حديثه، توجه بوتين إلى المنصة مرة ثانية، وألقى خطابًا طويلًا، غنيًّا بالتفاصيل، مثقلًا بالسياسة التي حدد خطوطها العامة، وخططه لدعم قدامى المحاربين والمزارعين والأطباء والمعلمين والعلماء والجنود. كان أشبه بصواميلَ ومساميرَ للحكم، الذي كان يتوقعه الروس على مدى سنوات من رؤيتهم لإصراره على السياسة القويمة، والقرارات الصائبة، نيابة عن الشعب. تعهد بالتغلب على المصاعب المزعجة للأزمة الاقتصادية العالمية، والتي أكد مرة أخرى بإيجاز أن جذورها «لم تكن في روسيا»، ولم يكد يشير إلى ترشيح ميدفيديف لرئاسة قائمة الحزب أو عودته الخاصة إلى الرئاسة، والتي في

لحظة مفاجئة أصبحت معنِّدة. «لقد دخلنا حقيقة دورة انتخابية طويلة؛ فانتخابات مجلس الدوما ستعقد في 4 ديسمبر/كانون الأول؛ وسيعقبها تأسيس لجانه والهيئات الحكومية، أما الانتخابات الرئاسية فمن المقرر أن تجري في الربيع المقبل. وأود أن أشكركم على استجابتكم الإيجابية على اقتراحي بأن أكون في منصب الرئيس. هذا شرف كبير بالنسبة إلي»، كان يتحدث وكأنه لم يقرر كل شيء بنفسه.

أوضح بوتين أنه قد مضى على الاتفاق سنوات عديدة، وأشار ميدفيديف أيضًا إلى ذلك، وإن كان في واقع الأمر لم يحدث ذلك بهذه الطريقة، وكان ميدفيديف قد راوده الأمل بولاية ثانية على الأقل حتى بداية شهر سبتمبر/أيلول، عندما بدأ سلوكه العلني يشير إلى أنه قد لا يحدث؛ فهو لم يعلم بتفاصيل قرار بوتين النهائي إلا في الليلة التي سبقت الاجتماع الذي عقد في وقت متأخر من الليل في نوفو- أوجاريوفو. عندما طبعت المطابع أوراق الاقتراع للوفود المشاركة لاستخدامها من أجل رفع ميدفيديف لمنصب رئيس الحزب، تركت المساحة المخصصة لاسمه فارغة، ولم تُملأ إلا بعد الإعلان.

ووفقًا لرواية أحدهم، لم يسمح بوتين لميدفيديف حتى أن يخبر زوجته بالقرار الذي اتخِذ[8]، ولو عرف بوتين طوال الوقت أنه يعتزم العودة إلى الرئاسة، فلن يسمح لأحد في الحكومة أو في دائرته الداخلية أن يعرف، فضلًا عن التأثير في نتائج مداولاته، فقد اتخذ القرار الأكثر خطورة في حياته السياسية مع مستشاره الخاص فقط.

كانت ردة الفعل لأحد الموالين لميدفيديف، أركادي دفوركوفيتش، تحمل سخرية المكروب حتى بعد أن تكشفت الأحداث في المؤتمر. وفي مقابلة معه قبل سنة اعترف دفوركوفيتش بأن خطط ميدفيديف، وربما رئاسته كلها، واجهت معارضة من «أولئك الذين اغتنوا في النظام القديم، على عجز الميزانية، والاقتصاد القائم على الموارد»[9]، لم يحدد الأسماء مطلقًا، لكن أشار بوضوح إلى هؤلاء المحتشدين حول بوتين. (اليوم) يغرد من أرض مؤتمر الحزب: «لقد حان الوقت لأتابع القناة الرياضية».

بوتين لم يكلف نفسه مطلقًا عناء شرح الأسباب التي دفعته للعودة إلى رئاسة الجمهورية للكرملين، وقد كان يمكن أن يبقى زعيمًا قياديًّا حتى مع ميدفيديف وهو يمضي ولايته الثانية رئيسًا للبلاد، قد لا يكون هناك سبب واضح غير ذلك، على الرغم من أنه- وفقًا لأنصاره المتحمسين- يرى أن خليفته لم يكن قائدًا قويًّا، وفي الأيام والأشهر التي أعقبت الإعلان، بدأ المؤيدون أنفسهم يتحاملون على ميدفيديف في نقاط الضعف التي أظهرها خلال الحرب في جورجيا، وإخفاقه في وقف حرب حلف الناتو في ليبيا، وحتى حكاية عدم إخبار ميدفيديف لزوجته أشيعت، مع التلميح إلى أنه لا يمتلك من الرجولة ما يكفي ليثق بزوجته بألا تصرَّ عليه للترشح لولاية ثانية؛ هذه التفسيرات سعت إلى تسويغ خطوة بوتين، لكنها لم توضح الدافع عنده، فهو لم يشعر بوجوب فعل ذلك؛ فالمنصب كان منصبه لو أنه أراده، والذي كان في ذهنه- على ما يبدو- تفسير كاف.

أهمية التغيير الدستوري بتمديد الولاية الرئاسية ظهرت على نحو مفاجئ لدى أولئك الذين ساءهم تولي بوتين ولاية جديدة، وبدلًا من أربع سنوات أخرى سيبقى بوتين ست سنوات، حتى عام 2018م، وإذا رشح نفسه لولاية أخرى بعد ذلك- الولاية الرابعة- فسيبقى زعيم روسيا حتى عام 2024م، متجاوزًا بذلك بريجنيف في طول العمر السياسي، وليس غير ستالين بقي في منصبه مدة أطول؛ إذ مكث في السلطة إحدى وثلاثين سنة.

نقاد بوتين، بل وبعض المؤيدين أيضًا، بدؤوا يعدون سنوات حياتهم، ويتصورون أعمارهم حين فرض الكرملين باسم (الديموقراطية الموجهة) زعيمًا آخر قد يظهر في روسيا على نحو يمكن تصوره. والصور التي تعزز عملية إظهار الشيخوخة أصبحت ذاكرة شعبية على شبكة الإنترنت. ونشرت صحيفة المعارضة نوفايا غازيتا رسومًا كاريكاتورية بقلم الرصاص لبوتين في النهاية المفترضة لحياته السياسية؛ بوجه متجعد من الشيخوخة، وشعر منحسر كثيرًا، وقد ترصعت بدلته بمجموعات من الميداليات والشرائط، وبدا كبار مساعديه الذين كانوا من حوله منذ البداية، كأنهم قدامى المحاربين في الحرب الوطنية العظمى، مبجلين ومكرمين لما قدموا من أفعال في الماضي السحيق[10].

أما ميدفيديف، فبعد أن كان أمل الليبراليين والإصلاحيين، واجه من السخرية ما يتفوق بها على بوتين، فقرار تبديل المواقف أصبح معروفًا لدى الناس بالكلمة الروسية التي تعني التبييت في لعبة الشطرنج (rokirovka)، حيث تجري مبادلة موقع الملك بموقع القلعة في معظم الأحيان بهدف ترسيخ الدفاع عن الملك. لم يعد خافيًا على أحد من الذي يمسك بزمام القوة، وأما أولئك الذين كانوا يأملون بأن يضع ميدفيديف في يوم من الأيام نفسه في موقع الزعيم المستقل، فقد كان لهم النصيب الأكبر من الغضب المرير ومن خيبة الأمل. وسواء اتخذ القرار في عام 2008م أو في عام 2011م، أم لم يتخذ، فقد ثبت أن ميدفيديف لم يكن سوى بيدق في مناورة بوتين للتحايل على نص القانون الذي حدد مدة الرئاسة. الروس يسخرون منه بأن أعظم إنجازاته كان الحد من مناطق اختلاف التوقيت في روسيا التي أصبحت تسع مناطق بدلًا من إحدى عشرة منطقة زمنية، والتحول الدائم إلى التوقيت الصيفي.

بعد يوم واحد من الإعلان، أعلن الحليف المفترض، وزير المالية ألكسي كودرين، القطيعة مع ميدفيديف علنًا، قائلًا إنه يرفض أن يبقى في مجلس الوزراء وميدفيديف رئيس للوزراء، وحاول ميدفيديف شرح (قراره) بالقول إنه وبوتين قد وافقا على السماح باستطلاعات الرأي التي قررت من الذي سيرشح نفسه- كما لو أن في روسيا انعكاسات حقيقية لثقة الناخبين- لكنه جعل الأشياء أكثر سوءًا باستخدامه الولايات المتحدة المكروهة معيارًا للمقارنة؛ إذ قال: من غير المعقول أن نتصور أن باراك أوباما وهيلاري كلينتون، لكونهما من حزب واحد سيتنافسان، وأضاف: «فكلاهما على حد سواء من الحزب الديموقراطي، لذلك اتخذوا قرارًا يستند إلى من هو القادر على تحقيق نتائج أفضل»، قال ذلك خلال أقل من أسبوع بعد المؤتمر، وأضاف: «لقد اتخذنا القرارات نفسها»، والحقيقة أن هذا تجاهل تمهيدات الديموقراطية الساخنة عام 2008م الذي لم يثر سوى السخرية[11].

بوتين الذي بدا أنه يحترم خطاب الدستور الروسي ويعلي من شأنه، أخطأ في حسابات رد الفعل على عودته؛ فقد غدا أكثر عزلة وبعدًا عن المشاعر الشعبية التي كان يعتقد أنه

يفهمها حدسيًّا؛ فالحديث عن النجاحات التي كثيرًا ما اقترنت بالاستقرار الذي جاء بالرخاء على الرغم من الأزمة الاقتصادية، لم يعد كافيًا لتهدئة الجيل الجديد الذي عدَّ هذه من المسلمات، وكانت فوضى التسعينيات ذكرى بعيدة، وأكثر الذين استفادوا من طفرة بوتين ينتظرون منه ثقافة سياسية أكثر حداثة، واليوم أكثر انفتاحًا كذلك.

أبقى الكرملين على قبضته الحديدية على البرامج التلفازية، إلا أن الفيديوقراطي في أوج سحره أصبح لا معنى له، وموضوعًا للهجاء الذي كان سمة من سمات الأدب الروسي منذ جوجول، وقد انتشرت معارضة التبييت الشطرنجي في الساحة، ولا تزال إلى حد بعيد أبعد من تلاعب الكرملين. الإحباط والغضب من عودة بوتين ملأ وسائل التواصل الاجتماعي على الإنترنت؛ من تويتر، ويوتيوب، وفيسبوك ونسخته الروسية، فكونتاكتي، وتحولت العداوة إلى انتفاضة، وإن كانت اليوم انتفاضة افتراضية. كان مهندسو التمرد لا يتناسبون والطبقة المثقفة، فهؤلاء يمتلكون المال والدهاء الفني، ويسبحون بسهولة في وسائل الإعلام التي طمست حدود الاتصال التقليدية. كان يطلق عليهم (قوارض الإنترنت) وقد أنتجوا تيارًا بدائيًّا من التنديد والاحتجاج والسخريات التي تطلق النكات والتهكمات التي تنال من بوتين، وتصرفاته الغريبة، وجراحته التجميلية الواضحة، وإذلاله لصاحبه القديم، بطرق لم تتجرأ وسائل الإعلام الرسمية على فعلها منذ زمن بعيد.

وسرعان ما انتشر الاستياء عندما ظهر بوتين في حلقة مباراة (المعركة النهائية) في الملعب الأولمبي في موسكو في نوفمبر/تشرين الثاني، حيث استقبل هناك بصيحات الاستهجان والتصفير، على الرغم من محاولة أنصاره في الكرملين الإشارة على نحو غير مقنع إلى أن غضب الجمهور كان يوجه إلى الأمريكية التي خسرت المباراة، أو بسبب الطوابير الطويلة للحمامات، وظهر مقطع فيه تعديلات كثيرة في نشرات الأخبار المسائية مع صيحات الاستهجان من دون صوت، ولكن انتشار الفيديو الأصلي على الإنترنت، التقطه ألكسي نافالني، الذي أعلن بابتهاج أن الاستقبال الفظ لبوتين من قبل الجماهير يعدُّ (نهاية

حقبة)[12]، فقد واجه بوتين الناخبين الغاضبين من قبل، لكن في هذه الحالة جاءت صيحات الاستهجان من الجماهير التي تشمل- كما يفترض- مؤيديه المتحمسين.

كان نَشْرُ معارضي بوتين ذلك العرض غير اللائق، يتحدى خرافة أن معارضة بوتين موجودة فقط في النخبة القليلة من المثقفين (الإنتليجنسيا)، كما كانوا يسمونها ذات يوم، أو من الجيل الجديد الذي يستهويه التكييف الجديد من الغرب.

مع أنباء عودته إلى الكرملين تراجعت شعبية بوتين في الواقع إلى أدنى مستوياتها منذ عام 2000م، والحزب الذي أنشأه الإستراتيجيون تراجع أيضًا إلى أبعد من ذلك، فقد رفضته جحافل نقاده المتزايدة بوصفه نسخة معدلة من الحزب الشيوعي السوفييتي، لكن على نحو أسوأ، وبفساد أكبر. وبحلول الوقت الذي جرت فيه الانتخابات البرلمانية في ديسمبر/ كانون الأول، أصبح واضحًا أن أساس سلطة بوتين قد تهدَّم؛ فالنماذج التي نجحت منذ عام 2000م لم تعد كافية، وتأسيس الكرملين لحزب (معارض) جديد يضم رجال أعمال مؤيدين، أُطلق عليه (القضية الصائبة)، ويهدف إلى ضخ ما يشبه الخديعة في سياسة البلاد، أصبح مهزلة عندما منع أنصار زعيمه الملياردير ميخائيل بروخوروف، من حضور مؤتمر الحزب الذي عقد أساسًا لترشيحه. لم يعط أحد الحزب أي فرصة للفوز، ولكن ميدفيديف أقنع بروخوروف بتولي سياساته ليواجه دسائس العقل السياسي المدبر للكرملين، فلاديسلاف سوركوف، الذي نحاه جانبًا[13].

بروخوروف، رجل الأعمال الذي اشترى شبكات نيوجيرزي (وفي وقت لاحق بروكلين)، واتحاد كرة السلة الوطني في عام 2010م، كان يفترض بسذاجة أن يمارس استقلاله السياسي؛ فادعى أن سلطة بوتين غير متجانسة، وأن أنصاره داخل صفوفها، لكن الإطاحة به بدا واضحًا أنها لن تكون، قال: «في روسيا كل المعارك تحدث في الداخل»[14].

جاءت الانتخابات البرلمانية- كما سابقاتها- لتكشف عن حالة تقزيم، وعن أحزاب معاقبة من قبل الحكومة، ذلك أنها أصبحت أشبه بتجهيزات رمادية للوضع السياسي

الراهن، وأصبحت تعرف باسم (المعارضة للنظام)، اسميًّا تراقب السلطة، لكنها خاضعة لها كليًّا: زوغانوف عن الشيوعيين، جيرينوفسكي عن الحزب الليبرالي الديموقراطي، والنسخة المعدلة للقوميين، الذين يُعرفون اليوم بـ(فقط روسيا) بقيادة سيرجي ميرونوف، معاوِن بوتين الذي (نافسه) عام 2004م. أما الأحزاب الصغيرة الأخرى التي قد تمثل تحديًا، مثل يابلوكو، أو حزب بوريس نيمتسوف، فخنقتهم البيروقراطية الانتخابية أو القانونية، وضايقتهم أو منعتهم من التسجيل إطلاقًا، وحتى لو استطاعوا أن يوصلوا الحزب إلى الاقتراع، فإن معارضي بوتين الحقيقيين كانوا متنوعين ومنتشرين على الهامش السياسي في كل مكان، ولأكثر من عقد من الزمان، فقد أخفقوا في التوحد خلف أي حزب أو أي قائد، بعضهم وصل إلى حد مقاطعة الانتخابات، لكن حثهم نشطاء مثل نافالني على التصويت بأي طريقة ولأي كان، ما عدا (حزب النصابين واللصوص)؛ فالهدف اليوم ليس الفوز، وإنما فضح الانتخابات في روسيا التي أصبحت بوتيمكين المحتال.

بقي بوتين دفاعيًّا لدرجة بدا غافلًا عن السخط الخطير الذي يشتعل تحت وهم روسيا التقدم والازدهار. «من المبكر إعداد جنازتي» هذا ما قاله لحشد من الفالداي الذين تجمعوا قبل أسبوع من التصويت، متجاهلًا الأسئلة المتملقة أو الطيعة للحضور[15]، وكان مصير (روسيا المتحدة) مسألة أخرى. شعبيته تراجعت، وأظهرت النتائج أنه سيفقد الأغلبية الدستورية، بل قد لا يحصل على أغلبية على الإطلاق، والبيروقراطيون والنبلاء الذين اعتمدوا على نظام بوتين، يسكنهم على نحو متزايد شبح الثورة البرتقالية، واليوم الربيع العربي، الذي أطاح بالقوي تلو الآخر مثل أحجار الدومينو، وفجأة ظهرت جيوش التخريب في كل مكان؛ فكان مبارك في السجن، والقذافي قد قُتل، والأسد محاصر بالتمرد المسلح الذي حطم سوريا على طول خطوط التصدع الدموية، لكن بوتين لن يكون هو القادم.

تجلى قلق الكرملين بالجهود الجبارة التي بذلها لضمان حضور جماهيري كبير والتصويت لمصلحة (روسيا المتحدة)، وحتى قبل يوم الانتخابات، سجلت منظمة حقوقية تطلق على نفسها غولوس (Golos)- وهي تسمية ناتجة عن دمج كلمتي التصويت والصوت

(vote and voice)- آلاف الانتهاكات لقوانين الانتخابات في البلاد. وبتمويل من المنظمات الأجنبية الداعمة للديموقراطية، شرحت غولوس الانتهاكات على الخريطة الإلكترونية التي سرعان ما تعرضت لفيروس حيث التقطتها بعض الصحف الموالية وبعض مواقع الشابكة (الإنترنت). قال بوتين لعمال الصلب في بطرسبورغ إن مراقبي الانتخابات كانوا عناصر من قوى أجنبية حاولوا زعزعة الاستقرار في البلاد، حتى إنه قارن غولوس بيهوذا، وعلى الفور غُرِّمت المجموعة التي نشرت خريطتها بتهمة انتهاك قانون الانتخابات الذي تقرر تعزيز سلطته، واعتقلت مديرتها عدة ساعات في مطار موسكو في الليلة التي سبقت الانتخابات، ولم يطلق سراحها إلا بعد أن تنازلت عن حاسوبها المحمول، وتعرض موقع تلك المنظمة على الشابكة لهجوم إلكتروني أدى إلى إغلاقه تمامًا تزامنًا مع بداية التصويت، وحدث الشيء نفسه مع مواقع أخرى، من ضمنها الموقع الشعبي لإذاعة صدى موسكو، الذي بقي خارج الخدمة- وبالتأكيد لم يكن ذلك مصادفة- حتى أغلقت صناديق ومراكز الاقتراع[16]. في الكرملين الذي تصرف ذات مرة كما لو أن الإنترنت تسريب غير مؤذٍ للنخبة الفاسدة، يتحرك اليوم بقوة للحد من نفوذه.

مع أن كل الانتخابات السابقة لروسيا بوتين قد شابتها تجاوزات وتلاعب واحتيال، فإن الغش الذي وقع في 4 ديسمبر/كانون الأول كان أكثر من ذلك بكثير، وكان مثيرًا للسخرية. وعلى رغم جهود السلطات، تكشف الشابكة اليوم عن أدلة انتهاكات تنشر للرأي العام، وإذا لم يكن بإمكان مراقبي الانتخابات الرسميين أن يكونوا في كل مكان، فإن هواة الفيديو الذين اتخذوا من الهواتف المحمولة وسيلة للتصوير نشروا أشرطة فيديو على الشابكة تظهر كيف يحشو الموالون صناديق الاقتراع بالبطاقات، وأتوا بآلاف الناخبين الذين شحنوهم بالحافلات من مركز اقتراع إلى مركز آخر، بل ويستخدمون الحبر السري على بطاقات الاقتراع. كذلك صور ناشط متطوع فيديو ورفعه على يوتيوب على الفور، يظهر رئيس مركز انتخابي طاعن في السن في مركز الاقتراع رقم 2501 في موسكو، كان جالسًا إلى طاولة وأمامه كومة من بطاقات الاقتراع وشرع يضع عليها إشارة بكل إخلاص. خلص المراقبون

الدوليون من منظمة الأمن والتعاون الأوروبي إلى أن واحدًا من ثلاثة مراكز اقتراع شهد نوعًا من النشاط المشبوه، ولا يعدُّ هذا إلا نسبة مئوية صغيرة للمكان الذي كان فيه المراقبون حاضرين[17].

الاستخفاف الكبير بالانتخابات أثار غضبًا عارمًا عندما أظهرت النتائج غير الرسمية أن حزب (روسيا المتحدة) قد حصد أقل بقليل من 50 في المئة من الأصوات، وهذا يعد كافيًا- إذا ما أخذنا بالحسبان الأحزاب التي لم تصل إلى عتبة الفوز بمقاعد في البرلمان- لتمكينها من الاحتفاظ بالأغلبية في مجلس الدوما الجديد. كان واضحًا أنه حتى مع تقلص النتيجة كانت هناك عملية احتيال تطلبت تواطؤ آلاف من الناس لتحقيقها، بدءًا من مسؤولي الانتخابات، مثل فلاديمير تشوروف زميل بوتين في الـ(كي جي بي) من بطرسبورغ، إلى العاملين في الدولة الذين أجبروا على الاقتراع؛ خوفًا، أو كان لهم مصلحة في ذلك، وصولًا إلى موظفي مراكز الاقتراع، وانتهاء بصحفيي وسائل الإعلام الحكومية الذين جاهدوا لأن يقدموا كل ذلك بكل جديَّة. حتى بوتين عندما ظهر ليعلن النصر مع ميدفيديف في مقر الحملة الانتخابية (لروسيا المتحدة)، بدا أقل حماسة؛ فحجم التزوير في نهاية المطاف كان كافيًا لتحريك الآلاف وفرض اللامبالاة السياسية التي واكبت صعود البوتينية، وما أنتجته من ركود بيروقراطي مقيت.

في الليلة التي تلت الانتخابات، وما إن أعلنت النتائج الرسمية، حتى عقد حزب المعارضة الصغير سوليدارتي (التضامن) مظاهرة في كريستي برودي بالقرب من وسط موسكو. الاحتجاجات الدورية للحزب تضم عادة بضع مئات من المتظاهرين، الذين كانوا أقل عددًا دائمًا من ضباط الشرطة المنتشرين للمراقبة من كثب. هذه المرة، على الرغم من الأمطار الباردة، ظهر الآلاف منهم، واستجابوا للنداءات من خلال الشابكة، وكان المتحدث تلو الآخر يمسك بالميكروفون يقدم مطالبه وإنذاراته. الناس هناك متنوعو المذاهب الفكرية؛ بعضهم من زعماء المعارضة القديمة؛ من قدامى المحاربين من الجلاسنوست (glasnost) والليبراليين من سنوات يلتسين، وآخرون لم يسبق لهم قط المشاركة في مظاهرة احتجاج

من قبل. كان المتحدث الذي لفت الانتباه كثيرًا هو ألكسي نافالني، الذي أسهمت حملته ضد الفساد- إلى حد بعيد- في فورة النشاط. كانت لديه شعبية هائلة على الإنترنت، لكنه اليوم يقف هنا ويهتف من مكبر الصوت إلى الحشد الذي يلوح بالأعلام واللافتات المصنوعة يدويًّا بشعارات مثل (اللص- بوتين)، واللافتة التي لا يمكن تخيلها (روسيا من دون بوتين)، وزأر قائلًا: «هم يسموننا مدونين صغارًا أو قوارض الإنترنت، نعم أنا من قوارض الإنترنت، وسأكون على رقاب هؤلاء الوحوش!»[18].

ألقي القبض على نافالني وعشرات المتظاهرين الآخرين والمنظمين وهم يغادرون الحديقة في مسيرة احتجاج نحو مقر اللجنة الانتخابية، وسجن خمسة عشر يومًا بتهمة مقاومة الاعتقال، لكن الاحتجاجات التي بدأت بالتضخم استمرت، واحتشد في السبت التالي عشرات الآلاف في ساحة بولوتنايا، على الجانب الآخر من النهر مقابل الكرملين، وقد أثبتوا أنهم محتجون غير عابئين بالاعتقالات، وغير عابئين بالمظاهرات المضادة التي نظمتها مجموعة شباب ناشي، التي أنشئت بعد الثورة البرتقالية في أوكرانيا لهذا الغرض فقط؛ وغير عابئين بتهديدات مبطنة من السلطات، ومن ضمنها تحذير يمكن السلطات من انتقاء الشباب في سن التجنيد وزجهم في الجيش.

بعد أسبوعين، يوم 24 ديسمبر/كانون الأول، احتشد ما يقرب من مئة ألف، وهذه المرة في الشارع الذي يحمل اسم أندريه ساخاروف، الفيزيائي النووي والمنشق السوفييتي الذي تضاءل إرثه بنصرة المجتمع الديموقراطي آنذاك. كان نافالني هناك هذه المرة، بعد خمسة عشر يومًا في السجن، وقد أشرف على حشد من المؤيدين وهم يهتفون باسمه في ظلام مساء ثلجي. قال إنه دخل السجن في بلد وخرج منه ليجد بلدًا جديدًا، وتجاوز تزوير الانتخابات البرلمانية، ومضى إلى الانتخابات الرئاسية التي من المقرر إجراؤها في 4 مارس/آذار، فقال لهم: «ماذا سيحدث في الرابع من مارس/آذار؟ إذا حدث ذلك فستكون خلافة غير قانونية للعرش»[19].

وكانت الاحتجاجات هي الكبرى في عهد بوتين، وكانت في الواقع هي الكبرى منذ احتجاجات عام 1991م التي تصدت لانقلاب أغسطس/آب. وامتدت الاحتجاجات إلى مدن أخرى، تجذب طيفًا واسعًا من المجتمع: الموظفين الحكوميين، والعمال المتقاعدين، والطلاب، والعمال الذين ملؤوا مكاتب الشركات الجديدة التي جاءت بها الرأسمالية، ولأن الاحتجاجات كانت سلمية فقد جعلت الكرملين أكثر رعبًا.

في البداية لم يتكلم بوتين كثيرًا، وتجاهل ادعاءات الاحتيال، لكنه استقبل احتمال حدوث انتفاضة شعبية بسخرية جليدية لاذعة، وبعد ثلاثة أيام من التصويت تحدث بوتين إلى منظمي حملته الانتخابية الرئاسية المقبلة، وقال إنه يضع مسؤولية الاحتجاجات الجارية على وزيرة الخارجية هيلاري رودهام كلينتون، التي انتقدت سير الانتخابات، وقال: «إنها تمهد لبعض اللاعبين في بلادنا، وترسل لهم إشارة»، وأضاف: «لقد تلقوا الإشارة، وبدأ العمل النشط بدعم من وزارة الخارجية الأمريكية»، وحتى عبارة (العمل النشط) هو بالأساس مصطلح تعلمه من الـ(كي جي بي)، فالاحتجاجات في اعتقاده لم تكن من أهل البلد ولا عفوية، بل عملية استخباراتية. وفي عرضه السنوي المتلفز الذي بث في ديسمبر/كانون الأول، ذهب إلى أبعد من ذلك؛ فقد سخر من الشرائط البيضاء التي وضعها المتظاهرون رمزًا لقضيتهم، قائلًا إنها تذكره بالواقي الذكري المعلق على معاطفهم.

وقارن المتظاهرين بقرود الغابة، القرود البرية لدى روديارد، في كتاب كيبلينغ **كتاب الأدغال**، الذي عرض بصورة مسلسل تلفازي سوفييتي عندما كان بوتين في سن المراهقة. لا يمكنك أن تكون عاقلًا مع هذه القرود، لكنهم يخافون من ثعبان كا (Kaa) الذي هزمهم في نهاية المطاف بطاقته المنومة، وقال بوتين بابتسامة شقي: «أحببت كيبلينغ منذ أن كنت طفلًا».

وعلى الرغم من لامبالاته فإن البيروقراطية الواسعة التي ترزح تحت بوتين بدت تترنح، ويبدو أن ازدراءه شجَّع هؤلاء المحتجين وجذب إليهم كثيرين، وقد رفعوا هذه المرة في

مسيراتهم الواقيات الذكرية منتفخة كالبالون، مع ملصقات وحيوانات محنطة تصور القردة والسعاديين، وبوتين بصورة ثعبان كا (Kaa) الذي يخنق الدولة.

الوحدة المزعومة للحكومة بدأت تظهر بداخلها علامات الانقسام، فادعى ميدفيديف أولًا أن أشرطة الفيديو الفيروسية التي تظهر حشو صناديق الاقتراع كانت مزورة، لكن وعد بأن تحقق السلطات في أي ادعاء في وقت لاحق، ووعد المتحدث باسم مجلس الدوما، بوريس غريزلوف، بالسماح لأعضاء من أحزاب المعارضة أن يرأسوا اللجان في البرلمان، على أمل تهدئة الغضب من هيمنة حزب

(روسيا المتحدة)، ثم استقال من منصبه تحت الضغط. وخفص الكرملين من مرتبة (الكاردينال الأشيب)، فلاديسلاف سوركوف، الإستراتيجي الذي كان له الفضل في اعتماد (الديموقراطية الموجهة) التي كانت محط غضب المحتجين، وكان قبل أيام فقط قال إن المتظاهرين يمثلون «أفضل جزء من مجتمعنا، أو بعبارة أدق، الجزء الأكثر إنتاجية».

رفض الصحفيون في NTV، المملوكة لشركة غازبروم، البث على الهواء، إذا رفضت القناة تغطية احتجاجات العاشر من ديسمبر/كانون الأول، ولأول مرة تخضع وسائل الإعلام المهيمنة في الكرملين بسماحها بتقديم عرض جماهيري للمعارضة يظهر على قنوات التلفاز في جميع أنحاء البلاد (دون الإشارة إلى أن الغضب موجه ضد بوتين)[20].

أعضاء نخبة بوتين والأكاديميون، والخبراء الإستراتيجيون السياسيون والبيروقراطيون، وحتى رجال الدين من الكنيسة الأرثوذكسية، الذين كانوا دائمًا مخلصين لبوتين، بدؤوا بإثارة تساؤلات حول التزوير، ومنهم ألكسي كودرين، الذي تحدث في مسيرة 24 ديسمبر/كانون الأول، ودعا رؤساءه السابقين لجعل النظام خاضعًا أكثر للمساءلة.

قليلون- حتى المتظاهرون منهم الذين تحدوا البرد- يعتقدون أن الاحتجاجات ستنجح في إحداث انتخابات جديدة، أو حتى في إجراء تحقيق ذي مغزى في عملية التزوير، ولا يزال

قليلون يشككون في إمكانية إعادة انتخاب بوتين في مارس/آذار، لكن لأول مرة يحوم الشك حول حكم بوتين.

تراجع سوق الأوراق المالية الروسية بعد الانتخابات، وكما هو الحال في كل أزمة يتسارع هروب رأس المال، وتسلل الخوف إلى النخبة، وعلى رأسها أولئك الذين استثمروا في قيادة بوتين. فلاديمير ليتفينينكو، عميد معهد التعدين في بطرسبورغ الذي كتب فيه بوتين أطروحته، أعرب عن مشاعر كثيرين منهم، فقد ظل على مقربة من تلميذه السابق، وأصبح رجلًا ثريًّا من التعويض الذي قدِّم له على حد زعمه لقاء العمل الاستشاري الذي قدَّمه للحكومة مقابل أسهم له في فوزأغرو (PhosAgro)؛ الشركة التي اسْتُولِي على أصولها الأساسية من الإمبراطورية المالية لميخائيل خودوركوفسكي بعد إدانته، وكانت قبل أشهر فقط قد أُشهرت في سوق لندن للأوراق المالية. خوفه اليوم يعكس خوف بوتين من الماضي: الخوف من التجمهر، والحشود الهائجة في الشارع التي تطالب بالاحترام والعدالة، فالرعاع يسقطون أولئك الذين هم في السلطة، ويمرغون الشوارع بالدم، وقال حين تضخمت الاحتجاجات: «أخشى فظاعة الشارع؛ هذه انتفاضة؛ هذه ثورة وليست تنمية، مع كل الآثار السلبية للاضطرابات في الشارع. هذا هو المسار إلى المجهول، أنا على يقين أن هذه كارثة، وسنبذل كل ما بوسعنا لمنع وقوعها في بلدي»[21].